annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

مرصد الفضاء المدني

التقارير الوطنية حول الفضاء المدني لعام 2023

اليمن

استمرار النزاع يؤدّي لتآكل الفضاء المدني
ويدفع بالمجتمع المدني نحو التفكّك

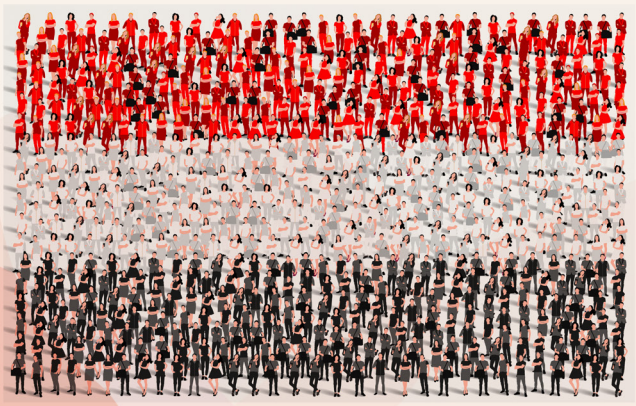

اليمـن

استمرار النزاع يؤدّي لتآكل الفضاء المدني ويدفع بالمجتمع المدني نحو التفكّك

أيّار/ مايو 2023

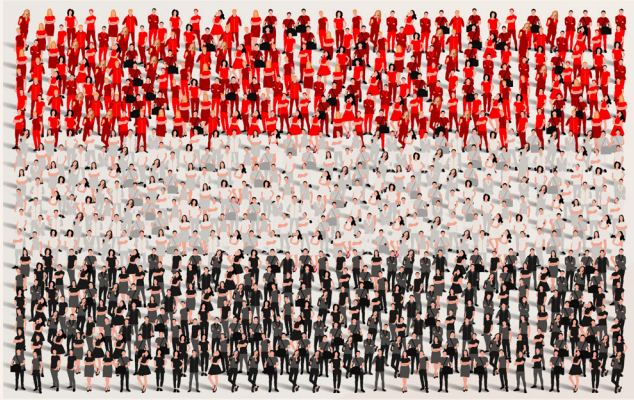

إعداد وليد العلي

المحتويات

الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي **4**

الإطار السياسي 4

الواقع الاجتماعي والاقتصادي 5

العوامل الداخلية 6

العوامل الخارجية 6

وضعية الفضاء والمجتمع المدني **6**

أوّلاً: الصعود 6

ثانياً: الاحتواء 7

ثالثاً: الانتكاسة 8

تطوّرات الإطار التشريعي **9**

حرّية التكوين 9

حرّية التعبير **9**

خُلاصة حالة الفضاء المدني في اليمن **10**

الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي

الإطار السياسي

على الصعيد النظري، يوجد في اليمن أربع مرجعيات حاكمة كالتالي:

- دستور ١٩٩٠، أو ما يُطلق عليه دستور "دولة الوحدة".
- المبادرة الخليجية وآليّتها التنفيذية ٢٠١١.
- مُخرجات الحوار الوطني ٢٠١٤.
- القرارات الدولية ذات الصلة، وأهمّها القرار ٢٢١٦. وبالمناسبة؛ يتمّ الاسترشاد بالمرجعيات الثلاث في جميع القرارات الدولية الصادرة عن الأمُم المتحدة ومجلس الأمن وجميع الهيئات التابعة لهما.

وعلى صعيد الحكم والممارسة، يوجد في اليمن سلطتان.. السلطة الشرعية المعترف بها دولياً، وسلطة الأمر الواقع (الحوثيون).

تتّسم جماعة الحوثيين بالمركزية الشديدة، حيث يُمسك زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي بزمام السلطة المطلقة وفق تراتبية هرمية صارمة عمل على ترسيخها طوال سنوات الحرب، وتُعدّ صلاحياته أوسع وأكبر من صلاحيات الإمام في المذهب الزّيدي، وحتّى المرشد في النموذج الإيرانيّ. وهو بالفعل قام بتعيين رئيسٍ وحكومةٍ صورية في صنعاء تضطلع بتسيير الأعمال لكنّها عملياً فاقدة للصلاحيات.

وعلى الأرض، يُطبق الحوثيون السيطرة على العاصمة صنعاء وأغلب المحافظات الشمالية، ويمارسون أقسى أنواع السلطوية الشمولية المُطلقة بواسطة القهر والقسر العنيف، ويرفضون بشكلٍ صارم كافّة المرجعيات البشرية كالدساتير والديمقراطية والمدنية إلخ... ويتّخذون النصّ "القرآنيّ" مرجعيةً وحيدة، وفق سرديةٍ تأويلية خاصةٍ بهم ترى بأنّ الحكم يجب أن يكون حصراً على "آل البيت" (الحوثيون).

وعلى الطرف الآخر، وعلى المستوى النظريّ أيضاً، تُعدُّ المرجعيات الثلاث هي المرجعيات الحاكمة للسلطة الشرعية، لكن في المقابل، فإنّ الحكومة الضعيفة ظلّت تخسر نفوذها باستمرار لمصلحة الفاعلين شبه العسكريين، (حزب الإصلاح الذي يهيمن عملياً على "الجيش الوطني"، وقوّات حُرّاس الجمهورية التابعة لنجل شقيق الرئيس صالح العميد طارق صالح، وقوّات العمالقة الجنوبية ذي التوجّه السَلفي بقيادة عبد الرحمن المحرمي، وقوّات المجلس الانتقالي الجنوبي ذي النزعة الانفصالية بقيادة اللواء عيدروس الزُبيدي).

وعلى صعيد الحكم والممارسة، تُسيطر الشرعية على كافّة المحافظات الجنوبية، وأجزاء صغيرة من المحافظات الشمالية (الحديدة، تعز، ومأرب الغنيّة بالغاز والنفط).

وتتألف الحكومة الشرعية من الأحزاب السياسية اليمنية مناصفةً شمالاً وجنوباً، بالإضافة الى المجلس الانتقالي، وهؤلاء في الغالب غير منسجمين أيدولوجياً وسياسياً. ومؤخّراً، شهدت السلطة الشرعية تحوّلاً مفصلياً، حيث أعلن الرئيس المنتخب عبد ربه منصور هادي، من مقر إقامته في الرياض، في ٧ نيسان/إبريل ٢٠٢٢ تنحّيه عن السلطة، وقام بتعيين مجلسٍ رئاسي مكوّن من ٨ أعضاء مناصفةً بين الجنوب والشمال، بينهم ٦ عسكريين برئاسة الدكتور رشاد العليمي،[1] مرفقاً ذلك بإعلان دستوريّ تضمن المحدّدات الحاكمة لعمل المجلس الرئاسي والهيئات الأخرى المنبثقة (هيئة التشاور والمصالحة، الفريق القانوني- الفريق الاقتصادي). وقد حدّد الإعلان الدستوري في المادة (٨) انتهاء عمل المجلس

وفقاً للحلّ السياسي الشامل وإقرار السلام الشامل في كافّة أنحاء الجمهورية، أو عند إجراء الانتخابات العامة وفقاً للدستور الجديد..[2] وبذلك يشكّل الإعلان الدستوري مرجعية جديدة تضاف الى المرجعيات السابقة.

وعلى صعيد تطوّرات الحرب وآفاق السلام الراهنة، شهد اليمن مطلع العام الجاري ٢٠٢٣ تصعيداً خطيراً من خلال ارتفاع منسوب الأعمال القتالية الى مستوى هو الأكبر منذ انتهاء الهدنة في تشرين الأوّل/أكتوبر الماضي ثم انفراجاً نسبياً، حيث توصّلت الحكومة والحوثيون، في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ الى اتفاق لتبادل الأسرى بعد مشاورات وصفت بالصعبة عُقدت في سويسرا.. وقد شكّل هذا الاتفاق، بالإضافة الى التقارب السعودي الإيراني نقطة تحوّل مهمّة من مسار التصعيد الى مسار التهدئة[3] . ومن المؤكّد أنّ الشهور القادمة ستحدّد الملمح النهائي لشكل الأزمة اليمنية سلماً أو حرباً، وهو مسار مرتبط بدرجةٍ كبيرة بالحسابات الإقليمية والدولية، مع عدم إغفال القوى المحلّية، التي ما تزال تملك هامش المناورة.

الواقع الاجتماعي والاقتصادي

أدّى الصراع الدائر منذ ٩ سنوات إلى تفكيك بنى المجتمع، حيث انقسم على مستوى الجغرافية السياسية شمالاً وجنوباً، كما انقسم أفقياً على الصعيد العرقي بين يمني وهاشمي، وبدرجة أقل بين سني وشيعي.

كما أنّ التدخّل الخارجي بكلّ أشكاله أسهم بشكلٍ أو بآخر في إذكاء هذه الانقسامات، وبالتحديد التدخّل الإيراني الداعم للحوثيين بدوافع طائفية بحتة، والتدخّل الإماراتي الذي عزّز قوّة الانفصاليين في المحافظات الجنوبية.

ومن خلال تتبع الإحصائيات الصادرة بين عامي ٢٠٢١-٢٠٢٢ نجد أنّ معدّلات الفقر والبطالة ارتفعت بشكلٍ حادّ بينما انخفض مستوى الأمن الغذائي والصحّي الى أدنى درجاته، وأدّى اقتصاد الحرب الى تعميق اللامساواة والتفاوت الطبقي.

ويعاني الآن ما بين 71% و78% من اليمنيين من الفقر، وتشكّل النساء الفئات الأشدّ تضرّراً.[4] وبحسب خطة الاستجابة الإنسانية التابعة للأمم المتّحدة في اليمن الصادرة في العام ٢٠٢٣، فإنّ نحو 80% من السكّان يعانون من أجل الوصول الى الغذاء، ومياه الشرب الآمنة والخدمات الصحيّة الكافية.[5]

كما تسبب الصراع بحدوث نزوحٍ كبير بين السكّان، وتقدّر المفوّضية العليا للّاجئين عدد النازحين في اليمن بأربعة ملايين نازح[6].

وتشير عدّة تقارير إلى أنّ مؤشّر التعليم آخذ بالتراجع منذ العام 2014 كنتيجةٍ حتميّة لاستمرار النزاع، حيث بلغ مستوى الأمّية في الأرياف نحو 70 %، مقابل 40 % في المدن الحضرية، وبلغ عدد الطلّاب المتسرّبين من المدارس نحو مليوني طالب، إضافةً إلى 4 ملايين تضرّروا من الحرب، ليُصبح العدد الإجمالي 6 ملايين طالب ما بين متسرّبين ومتَضرّرين. كما أدّت الحرب إلى تدمير العديد من المدارس وندرة الكتب والأدوات المدرسيّة، وأجبرت آلاف المعلّمين على الانصراف عن التعليم والبحث عن مصادر أخرى للعيش.[7]

وعلى الصعيد الاقتصادي، ألحق النزاع بالاقتصاد الوطني أضراراً بالغة. وبحسب وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خسر الاقتصاد اليمنيّ 90 مليار دولار خلال سنوات الحرب،[8] وتشير الإحصائيات الى انكماش الناتج المحلّي الإجماليّ بحوالي 50٪ خلال الفترة 2012-2019.[9] وقدّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ الفرصَ الضائعة في الناتج المحلّي بحوالي 93 مليار دولار، ارتفعت الى 126 مليار دولار في العام 2020. كما أنّ تدهوّر العملة الوطنية لم يتوقّف منذ اندلاع المواجهات، حيث انخفضت قيمتها أمام العملات الأجنبية بحوالي 500٪.[10]

وعلى الرغم من التوقّف النسبي للعمليات القتالية خلال العام ٢٠٢٢ إلّا أنّ الأوضاع الاقتصادية لم تشهد أيّ تحسّن، وما تزال تشهد تدهوّراً ملحوظاً في كافّةِ الجوانب، رغم العديد من الخطوات التي اتّخذتها الحكومة والمؤسّسات الدولية.. لا سيّما تلك الموجّهة للحفاظ على استقرار العملة، ودعم السلع الأساسية، من خلال الوديعة النقدية المقدّمة من السعودية عبر صندوق النقد العربي والبالغة مليار دولار[11].. ومنح أخرى قدّمها البنك الدولي للحكومة تقدّر بحوالي ٢٧٠ مليون دولار.[12] ويرجع السبب في استمرار حالة التدهوّر الاقتصادي الى العديد من العوامل الداخلية والخارجية:

العوامل الداخلية

- استمرار انقسام البنك المركزي والعملة الوطنية.
- توقّف تصدير النفط والغاز.
- الدمار الهائل الذي طال البنى التحتيّة ومختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية.

العوامل الخارجية

- انخفاض المساعدات الدولية المخصّصة لتمويل خطط الاستجابة الإنسانية، حيث بلغ العجز في تمويل خطّة الاستجابة الإنسانية للعام ٢٠٢٣ حوالي ٧٥٪.[13]
- ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وتكاليف النقل المرتبطة بتداعيات الحرب الأوكرانية الروسية.

وضعية الفضاء والمجتمع المدني

يمكن القول بأنّ الفضاء والمجتمع المدني في اليمن قد مرّا خلال (٢٠١١-٢٠٢٢) بثلاثة تحوّلات رئيسية: (صعود-احتواء- ومن ثم انتكاسة).

أوّلاً: الصعود

أدّت احتجاجات٢٠١١، التي اقترنت بثورة الإعلام التفاعليّ الى فكّ وثاق المجتمع المدني وإطلاق عنانه، حيث هيّئت الظروف أمام أغلب فئات المجتمع للانخراط في الشأن العام، الذي ظلّ منذ حرب ٩٤ حكراً على أجهزة السلطة، وأحزاب السلطة والمعارضة. إذ بدلاً من العمل في الظلّ من أحزاب المعارضة، تولّى المجتمع المدني زمام المبادرة وصارت الأحزاب هي التي تعمل في الظلّ. وفي قلب الحراك الاجتماعي، برز الشباب والمرأة كأبرز القوى المحرّكة والدافعة باتجاه إحداث تحوّل جوهريّ في بنية النظام السياسي وفي عمل وتفكير المجتمع المدني، بالنظر للأعداد الكبيرة التي انخرطت في الحراك الجماهيري وتصدّرت فعالياته، وتميّزت في ابتداع طرائق ووسائل مبتكرة للضغط والتأثير لم تكن مألوفة من قبل داخلياً. وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤ تمّ تأسيس قرابة ١٨٠٠ منظّمة ومؤسّسة مدنية من أصل ٨٠٠٠ منظّمة.[14]

وبعد نجاح الحراك الشعبي في إجبار الرئيس صالح على التنحّي في ٢٠١٢، وانتخاب عبد منصور هادي رئيساً انتقالياً بموجب ما عُرف حينه باسم "المبادرة الخليجية وآليّتها التنفيذية" حدث تغيّر في العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة والأحزاب السياسية، حيث تمكّنت النقابات ومنظّمات المجتمع المدني وللمرّة الأولى منذ ولادة المجتمع المدني الحديث في العام ١٩٩٠ من التحرّر من المؤثّرات الأمنية والسياسية، وتحوّلت الى فاعلٍ سياسيٍّ أكثر استقلالية وفاعلية من السابق. وبالتزامن مع تشكيل أحزاب السلطة والمعارضة للحكومة الانتقالية في ٧ كانون الأوّل/

ديسمبر٢٠١١ استمرّ المجتمع المدني بالانخراط في الحراك الشعبي خلال المرحلة الانتقالية، تارةً عبر مراقبة أداء السلطة الانتقالية وتصويب مسارها، وتارةً عبر إسنادها خلال مواجهة القوى الممانعة للتغيير، إذ ظلّ يشكّل مع الفئات المنضوية في الاحتجاجات الغطاء الشعبي لمجموع السياسات والقرارات الممهّدة للانتقال السياسي.. وبالتحديد تلك المتعلّقة بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية.

وبالتزامن مع زخم الحراك الجماهيري حينذاك، استطاع المجتمع المدنيّ فرض نفسه كلاعبٍ أساسيّ في مؤتمر الحوار الوطني (٢٠١٣-٢٠١٤) على الرغم من ممانعة العديد من القوى السياسية، كما سعى ممثّلوه إلى حماية مكتسباته من خلال تضمين الحقوق المدنية والسياسية، ومدنية الدولة والعدالة الانتقالية، في مسوّدة الدستور المزمع طرحها للاستفتاء، واشتبك مع العديد من القوى التقليدية الرافضة لمدنية الدولة، كقوى الإسلام السياسي، وبعض القوى القبلية وقوى الثورة المضادّة، التي ظلّت تتمسك بالشريعة الإسلامية كمرجعية وحيدة للتشريع، حتى تمكّنت تلك القوى في النهاية من فرض ذلك، على الرغم من أنّ الشريعة الإسلامية كانت أحد مصادر التشريع في دستور٩٠. أضف الى ذلك، المواد المتعلّقة بتعزيز المشاركة السياسية للنساء،[15] وحرّية المعتقد والضمير، وتحديد فترة الرئاسة بفترتين فقط، وقد نجح المجتمع المدني في تضمينها تحت ضغط التصعيد. كما لعبت منظّمات المجتمع المدني دوراً فعّالاً في رصد الانتهاكات التي تعرّض لها المتظاهرون، وإطلاق العديد من المشاريع المتعلّقة ببناء قدرات شباب الاحتجاجات، وتدريبهم على الحوار والمناصرة.

ثانياً: الاحتواء

من اللافت القول بأنّ احتواء الحراك الشعبي والمجتمع المدني قد بدأ عملياً بالتزامن مع انعقاد مؤتمر الحوار الوطني، إذ عملت الأحزاب السياسية على تبنّي خطاب موجّه مفاده بأنّ "الثورة" حقّقت أهدافها، وبالتالي، فإنّ بقاء الاحتجاجات في الساحات لم يعد ضرورياً، كما عملت هذه الأحزاب على استقطاب العديد من النشطاء البارزين ضمن دوائر السلطة، وأشركت العديد من المنظّمات والشباب الحزبيين ضمن حصّة منظّمات المجتمع المدني والشباب المستقلّ والمرأة التي تم اختيارها للمشاركة في الحوار. الأمر الذي أدّى الى ظهور الخلافات بين مكوّنات المجتمع المدني والشعبي وبينها وبين القوى السياسية.

ومع طول فترة الحوار، طرح السياسيون مواقفهم التي لا يخلو بعضها من الانحياز الأيديولوجي تجاه القضايا الأساسية المتعلّقة بشكل الدولة والنظام السياسي على طاولة الحوار، فتصاعدت حدّة الخلافات حولها، ونظراً لعدم حسمها انتقلت لتغدو مجالاً للنقاش والجدال العام، وصولاً لانقسام الشارع والمجتمع المدني حول مضامينها أيضاً، وبالتالي؛ تمّ إفراغ الحراك الشعبي والمجتمع المدني من قوّته، بالنظر لتفكّك منظومة الأهداف الرئيسية التي شكّلت الإطار الجامع له خلال اندلاع الاحتجاجات، وهي "عيش، حرّية، عدالة اجتماعية".

ونظراً لضعف البنية المؤسّسية للمجتمع المدني الذي كان ما يزال يتلمّس طريقه نحو التمايز والاستقلالية، وعدم انضوائه في تشكيلٍ مؤسّسي عام، كما هو حال اتّحاد الشغل في تونس على سبيل المثال، بالإضافة لعدم احتكار الدولة للسلاح، وامتلاك الكثير من القوى السياسية والدينية لأذرع مسلّحة، وهيمنتها على الاقتصاد، وارتباطها بالخارج، وخبرتها الطويلة في الحكم، فقد نجحت تلك القوى بإعادة تنظيم صفوفها، واستعادة زمام المبادرة. ورويداً رويداً جرى احتواء

المجتمع المدني والحدّ من فاعليته، مع الأخذ بالاعتبار بأنّ المجتمع المدني قد وجد نفسه في المعركة الأكثر حسماً مكشوفاً ومن دون حماية، حيث إنّ أحزاب السلطة والمعارضة سابقاً صارت معاً السلطة الانتقالية، وقد فضّل العديد من الأحزاب بما في ذلك الأحزاب ذات التوجه اليساري والليبرالي والقومي الحفاظ على الوفاق السياسي بدلاً من المغامرة بإسناد المجتمع المدني، على الرغم من أنّ الأهداف التي كان يسعى المجتمع المدني لتحقيقها كانت هي الأهداف نفسها التي تبنّتها تلك الأحزاب سابقاً، وكانت تشكّل العقيدة السياسية لأغلب جماهيرها.

ثالثاً: الانتكاسة

أدّى النزاع الدائر منذ العام ٢٠١٤ الى تأثر الفضاء والمجتمع المدني بشدّة. وبحسب دراسة استقصائية أجريت في العام ٢٠١٥، فإنّ ٦٠٪ من مؤسّسات المجتمع المدني تعرّضت لأعمال عنف، ونهب ومضايقات أو جمّدت أصولها. كما واجهت منظّمات المجتمع المدني تحدّيات عدّة شملت مخاطر تتعلّق بالأمن والسلامة، مثل الاحتجاز والابتزاز والاعتداء والخطف ومحاولات قتل موظّفين من قبل الجماعات المسلّحة أو أفراد؛ شنّ حملات بهدف تشويه سمعة المنظّمات والناشطين لتقويض عملهم، وفرض قيودٍ على حرّية التعبير وحرّية التجمّع.[16]

كما أدّى النزاع الى عسكرة الفضاء المدني، ودفع المجتمع المدني نحو التفكّك. وتحت ضغط الحرب، مرّ المجتمع المدني بتحوّل وظيفي، أي أنّه قد تخلّى عن استقلاليته وانخرط بشكلٍ غير مباشر في بنية الصراع. وبتعبير أكثر دقةً، يمكن القول بأنّ المجتمع المدني قد تكيّف أثناء الحرب مع مخرجات الأمر الواقع، ويشمل التكيّف نوعين: تكيّف إيجابي، وتكيّف سلبي. التكيّف الإيجابي هو الإبقاء على مسافةٍ قصيرة بين مؤسّسات المجتمع المدني وسلطة الأمر الواقع التي تعمل المؤسّسة/المنظّمة/النقابة في نطاق سيطرتها؛ فيما التكيّف السلبي هو التحوّل لأداةٍ طيّعة لسلطة الأمر الواقع التي تعمل في نطاق سيطرتها المنظّمة/المؤسّسة/النقابة.

لقد شكّل العنف غير المقنّن الذي تعرّض له المجتمع المدني خلال الأيام الأولى من بدء النزاع تحوّلاً مفصلياً في الوعي المدنيّ وعلى مستوى الممارسة. فلطالما شكّلت السلمية نقطة قوّة الحراك الشعبي في بلدٍ ينتشر فيه السلاح ويشكّل النظام القبلي حيّزاً كبيراً من بنية المجتمع ككل. إنّ ردّة الفعل المدني الذي تجسّد بفقدان الثقة بجدوى استمرار الاحتجاجات في ظلّ حتمية العنف، هي الخطوة الأولى للتحوّل الجوهري الذي سيمر به العمل المدني لاحقاً.

وإجمالاً؛ فإنّ الخارطة الكلّية للشكل الأخير الذي استقرّ عليه المجتمع المدني (المفكّك) حتى أيار/مايو ٢٠٢٣ هي كالتالي:

- مجتمع مدني (وحدويّ) ما يزال يتشبث بروح وأدوات العمل والنضال المدني على المستوى الوطني بالرغم من تقلّص هامش الحرّية المتمثّلة بالحقوق السياسية والحقّ في التعبير والحقّ في تكوين مؤسّسات العمل المدني، وانعدام فرص ممارسة الفعل الاحتجاجي.

- مجتمع مدني (انفصالي) توصّل الى قناعة بعدم إمكانية هزيمة الحوثيين عسكرياً، وبالتالي التحق بالمجلس الانتقالي المطالب بالانفصال، مبرراً ذلك بأنّ الوحدة تمّت بين مواطنين أحرار، وأنّه بعد الانقلاب الحوثي على الجمهورية والديمقراطية ورفضه لتلك المرجعيات فإنّ الوحدة أيضاً مع الشمال صارت لاغية.. حيث شاهدنا استمرار العديد من الشعراء والكتّاب الجنوبيين بالمطالبة بإنشاء اتّحاد الكتّاب والشعراء الجنوبيين، كما تمّ الاستيلاء على مقر نقابة الصحفيين بالقوّة القاهرة في عدن، وتسليمه لنقابة الصحفيين والإعلاميين الجنوبيين المتشكّلة للتوّ.[17]

- مجتمع مدني انخرط ضمن أدوات سلطة الأمر الواقع (الحوثيون) وأجندتها، وصار جزءاً لا يتجزأ منها.

- مجتمع مدني انخرط ضمن أدوات السلطة المُعترف بها دولياً، أو إحدى القوى المنضوية فيها، وصار جزءاً لا يتجزأ منها.

تطوّرات الإطار التشريعي

لم يشهد اليمن خلال العامين ٢٠٢٠-٢٠٢٢ أيّ تطوّرات تشريعية متعلّقة بالقوانين المُنظّمة للمجتمع المدني. ويرجع السبب في ذلك بدرجةٍ رئيسية لتعذّر انعقاد البرلمان، حيث إنّه لم ينعقد خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٣ سوى مرّتين فقط.

حرّية التكوين

تواجه منظّمات المجتمع المدني استهدافاً وتضييقاً ممنهجاً من قبل سلطتي صنعاء وعدن على السواء. ففي صنعاء وعدن يتمّ قبول الترخيص أو رفضه بناءً على موقف المنظّمة من السلطة القائمة. وبالتالي، فإنّ المنظّمات المرخّصة تتخلّى مُجبرة عن جزء ثمين من مهنيتها واستقلاليتها. كما يتمّ فرض مبالغ كبيرة مقابل تجديد التراخيص تصل لـ ١٠٠٠٠ ألف دولار.[18] أضف الى ذلك، المطالبة بالموافقة المسبقة على كلّ نشاط أو فعالية، بشكلٍ مخالفٍ للقانون.. وفي حالات محدّدة، تمّ فرض موظّفين في المنظّمات، مقابل تسهيل إجراءات الترخيص.[19]

ومع تنامي النزعة الانفصالية في عدن، فإنّ العديد من المنظّمات الشمالية يتمّ رفض حصولها على التصاريح من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي تعدّ من حصّة المجلس الانتقالي الجنوبي. يأتي ذلك كجزء من توجّهات المجلس لتكريس واقع الانفصال على الأرض، وهي توجّهات غير متوافقة مع رئاسة الحكومة والرئاسة، مع أنّ هذا لا يعفيهما من المسؤولية.

حرّية التعبير

خلال العامين ٢١-٢٢ شهد الصحفيون في اليمن أسوأ الأعوام على الإطلاق، حيث صُنّف اليمن من ضمن أخطر ثلاثة بلدان في العالم على حياة الصحفيين،[20] ويرجع ذلك الى ارتفاع منسوب العنف الموجّه ضد الصحفيين. حيث تعرّض صحفيّان للقتل عبر عمليات تفجير استهدفت سياراتهما، وهي المرّة الأولى لحدوث عمليات قتلٍ مشابهة في اليمن،[21] وهو ما أدّى الى إصابة الصحفيين بالذعر، وأثّر سلباً على حرّية التعبير والعمل الصحفي بشكلٍ عام.

كما شهد العام ٢٠٢٢ قيام الحوثيين بشنّ حملات اعتقال واسعة بحقّ صُنّاع المحتوى والمؤثّرين في وسائل الإعلام الإلكترونية، وتعريضهم للمحاكمات المسيّسة.[22] كما تعرّضت هواتف وحواسيب صحفيين لعمليات قرصنة.

وكان الحوثيون قد أطلقوا سراح ٤ صحفيين حُكم عليهم بالإعدام ضمن صفقة تبادل الأسرى مع الحكومة، لكنّ ذلك جرى ضمن مقايضة الإفراج عن أسرى حربٍ حوثيين، الأمر الذي يعدّ انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني.. فيما لا يزال الصحفيان الصلاحي والجنيد معتقلين في سجون الحوثي رغم انتهاء فترة حكمهما.. وكانت منظّمة العفو الدولية قد أصدرت بياناً طالبت من خلاله بسرعة الإفراج عنهما[23].. فيما لا يزال الصحفي أحمد ماهر معتقلاً لدى المجلس الانتقالي الجنوبي.

وكانت نقابة الصحفيين اليمنيين قد أصدرت تقريراً رصدت من خلاله كيف أدّت الحرب الى تقويض الصحافة والإعلام المستقلّين، مقابل انتشار الصحافة والإعلام التابعين لأطراف الصراع.. وأشارت الدراسة الى توقّف ١٦٢ وسيلة إعلامية خلال الحرب، مقابل تأسيس ١٣٧ وسيلة إعلامية.

ومن بين ٣٦٥ وسيلة إعلامية ٤٠ وسيلة إعلامية تُبرم عقوداً مع الصحفيين. ومن ضمن ٢٦ قناة إعلامية، تبثّ ١٣ قناة من الخارج، بما في ذلك الإعلام الحكومي.. ولذلك دلالة بالانفلات الأمني. كما أنّ من بين ١٤٧ موقعاً اخباريّاً، يوجد ٢٩ موقعاً مستقلّاً. ومن بين ٦٠ إذاعة تتبع ٤٢ إذاعة أطراف الصراع، و١٨ مستقلّة، و٢٢ إذاعة جهوية، وإذاعتين مدعومتين من منظّمات دولية.[24]

وكانت الصحف والمجلّات هي الأكثر تضرّراً من الحرب، حيث توقّفت ١١٩ صحيفة ومجلّة من أصل ١٣٢ صحيفة ومجلّة كانت تصدر يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً.[25]

خُلاصة حالة الفضاء المدني في اليمن

يمكن تلخيص الحالة اليمنية في النقاط التالية:

- يُشكّل الحوثيون الخطر الأكبر على المجتمع المدني، إذ أنّ النهج الشمولي ذي المرجعية الطائفية الذي يتبنّونه يقوّض الفضاء المدني والمجتمع المدني على حدٍّ سواء.
- يُعدّ تنظيم القاعدة الإرهابي أحد المخاطر التي تشكّل تهديداً على منظّمات المجتمع المدني في عددٍ من المحافظات التي ينشط فيها أعضاء التنظيم، إذ يتهمونها بأنّها عميلة للغرب "الكافر".
- اقترن تنامي النزعة الانفصالية في المحافظات الجنوبية بانقسام المجتمع المدني اليمني على أسس شطرية. ومؤخّراً؛ ومع تعاظم نفوذ المجلس الانتقالي الذي يهيمن عملياً على العاصمة المؤقّتة عدن وعددٍ من المحافظات الجنوبية، يواجه المجتمع المدني الشمالي المقيم والنازح في المحافظات الجنوبية العديد من ممارسات التضييق من قبل المجلس.
- يُشكّل النظام القبلي والإسلام السياسي بشكلٍ عام في اليمن أحد أشكال الهيمنة السياسية والسلطوية، كما أنّه أحد مراكز الثقل والتأثير في صناعة السياسات الحكومية المتعاقبة، ويتّسم هذان النظامان في الغالب بالمحافظة والعصبوية، وبالتالي فإنهما يشكّلان على الدوام الممانعة لكلّ أشكال التمدّن والمدنية.
- يُعدّ تنافس الأحزاب السياسية على احتواء المجتمع المدني وتوظيفه لخدمة أهدافها أحد المخاطر التي تتهدّد المجتمع المدني.

الهوامش

1 الرئيس هادي يعلن تنحّيه عن السلطة، ٧ نيسان/ابريل ٢٠٢٢، قناة dw، https://www.dw.com/ar/هادي-يعلن-تسليم-السلطة-لمجلس-رئاسي-والسعودية-ترحب/a-61386785.

2 صدر اليوم الإعلان الرئاسي بنقل السلطة وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي، سبأنت، ٧ نيسان/ إبريل ٢٠٢٢، https://www.sabanew.net/story/85336.ar/

3 تبادل الأسرى في اليمن: نقل نحو 320 أسيراً بين صنعاء وعدن في اليوم الأوّل، ١٤ نيسان/إبريل ٢٠١٤، bbc، https://www.bbc.com/ara-bic/65273391.

4 البنك الدولي في اليمن، ٢٠٢٣/٣/٢١، https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview.

5 الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتّحدة للسكان في اليمن 2023، شباط/فبراير ٢٠٢٣، https://arabstates.unfpa.org/ar/publications/الإستجابة-الإنسانية-لصندوق-الأمم-المتحدة-للسكان-في-اليمن0-2023-

6 حالة الطوارئ في اليمن، المفوّضية العليا لشؤون اللاجئين، آذار/مارس ٢٠٢١، https://www.unhcr.org/ar/58fc4c144.

7 يعاني 70% من الأميّة.. «اليونسكو» تطلق خطّة لـ«تطوير التعليم» في اليمن، المصري اليوم، ٢٩ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٢، https://www.almasryalyoum.com/news/details/2727675.

8 وزير التخطيط اليمني: 90 مليار دولار خسائر مباشرة للاقتصاد في 7 سنوات من الحرب، RT، ٢١ تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠٢١، https://arabic.rt.com/middle_east/1282764-وزير-التخطيط-اليمني-90-مليار-دولار-خسائر-مباشرة-للاقتصاد-في7--سنوات-من-الحرب/.

9 نفس المرجع السابق.

10 نفس المرجع السابق.

11 السعودية تودع مليار دولار لدى البنك المركزي اليمني، ٢١ شباط/ فبراير/٢٠٢٣، cnn، https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/02/21/sau-di-arabia-deposits-billion-dollars-central-bank-of-yemen.

12 البنك الدولي يمنح اليمن مساعدات بقيمة 207 مليون دولار، ٢٧آذار/مارس/٢٠٢٣، يورونيوز، https://arabic.euronews.com/2023/03/27/yemen-world-bank-aid-help-food-security-war-conflict-houthis.

13 36جهة مانحة تتعهّد بتقديم نحو 1.3 مليار دولار لليمن من أصل 4.3 مليار دولار مطلوبة للاستجابة الإنسانية، أخبار الأمم المتّحدة، 16 اذار/مارس ٢٠٢٢، https://news.un.org/ar/story/2022/03/1096442.

14 دور جديد للمجتمع المدني في اليمن، البنك الدولي، ٣ نيسان/ابريل ٢٠١٤، https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2014/03/04/a-new-role-for-civil-society-in-yemen.

15 تمّ إقرار نظام الكوتا في مؤتمر الحوار الوطني، والذي ينصّ على إشراك المرأة بنسبة ٣٠٪ في جميع مؤسّسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

16 مسار جديد للمضي قُدماً: تمكين الدور القيادي للمجتمع المدني اليمني، مارتا كولبورن، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ١ شباط/ فبراير ٢٠٢١، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/13094.

17 الأميركي للعدالة: اقتحام نقابة الصحفيين في عدن انتهاك خطير للحرّيات النقابية وحرّية الصحافة في كلّ اليمن، المصدر اونلاين، ٢ آذار/مارس ٢٠٢٣، https://almasdaronline.com/articles/269881.

18 مقابلة أجراها الباحث مع رئيس منظّمة مجتمع مدني، عدن، ١٢ أيار/مايو ٢٠٢٣.

19 مقابلة أجراها الباحث عبر الزوم مع المدير التنفيذي لمنظّمة مجتمع مدني في ١٢ أيار/مايو ٢٠٢٣.

20 اليمن ثالث أخطر دول العالم لعمل الصحفيين، مراسلون بلا حدود، سكاي نيوز، ١٩ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٢١، https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1487605-مراسلون-بلا-حدود-اليمن-ثالث-أخطر-دول-العالم-لعمل-الصحفيين.

21 اليمن: إدانة شديدة لاغتيال الصحفية رشا عبد الله الحرازي وجنينها في انفجار سيارة في عدن، un، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الرابط

22 مشاهير "يوتيوب" يمنيون في قبضة الحوثي، اندبندنت عربية، ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٣، https://www.independentarabia.com/node/410471/الأخبار/العالم-العربي/مشاهير-يوتيوب-يمنيون-في-قبضة-الحوثي.

23 اليمن: احتجاز صحفيَّيْن بعد انقضاء مدّة الحكم الصادر ضدهما، منظّمة العفو الدولية، ١٦ أيار/مايو ٢٠٢٣. الرابط

24 دراسة حديثة تكشف حجم التأثير السلبي للحرب على وسائل الإعلام اليمنية وتؤكّد توقّف 165 وسيلة إعلامية، يمن فوشنر، ٣ أيار/مايو ٢٠٢٣، https://yemenfuture.net/news/14342.

25 المرجع السابق.